وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

قطاع المعالجات التجارية

إعلان رقم ١١ لسنة ٢٠٢٦

بشأن فرض رسوم لمكافحة الإغراق على الواردات المُغرقة من صنف بولي كلوريد الفينيل (PVC) المصدرة من أو ذات منشأ الاتحاد الأوروبي

طبقًا لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاتها، ويشار إليها فيما بعد بـ "اللائحة".

ووفقًا لأحكام المادة (١٠) من اللائحة وافق السيد الدكتور وزير الاستثمار والتجارة الخارجية على توصية اللجنة الاستشارية بشأن نتائج تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات المغرقة من صنف البولي كلوريد الفينيل **(PVC)** ذات منشأ أو المصدرة من الاتحاد الأوروبي، وأصدر القرار الوزاري رقم (٣٦٤) بتاريخ ٢٠٢٦/٨/٢٠، والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٩٧ تابع (أ) بتاريخ ٢٠٢٦/٩/٨ بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على الواردات من الصنف المشار إليه لمدة خمس سنوات.

أولاً– الإجراءات :

سبق أن وافق السيد المهندس وزير الاستثمار والتجارة الخارجية بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٥ على توصية اللجنة الاستشارية ببدء إجراءات تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات المغرقة من صنف البولي كلوريد الفينيل **(PVC)** ذات منشأ أو المصدرة من الاتحاد الأوروبي.

بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٩ تم نشر الإعلان رقم (٩) لعام ٢٠٢٥ بجريدة الوقائع المصرية بالعدد رقم ٢١٧ (تابع) بشأن بدء إجراءات تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات المغرقة من صنف البولي كلوريد الفينيل **(PVC)** ذات منشأ أو المصدرة من الاتحاد الأوروبي.

بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٢ تم إرسال قائمة الأسئلة ونسخة من إعلان بدء التحقيق إلى الصناعة المحلية، كما تم إرسال نسخة من قائمة الأسئلة ونسخة من إعلان بدء التحقيق والنص غير السرى للشكوى إلى المستوردين والمستخدمين المعروفين، كما تم إرسال قوائم الأسئلة ونسخة من إعلان بدء التحقيق والنص غير السري للشكوى إلى البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبى لتوزيعها على كافة المنتجين والمصدرين للمنتج محل التحقيق بالاتحاد الأوروبى الذين قاموا بالتصدير إلى مصر خلال فترة التحقيق، وقد تم منح كافة الأطراف المعنية مهلة ٣٧ يومًا من تاريخ استلام قوائم الأسئلة للرد.

تلقت سلطة التحقيق خلال التوقيتات الزمنية المحددة الردود على قوائم الأسئلة من الصناعة المحلية والمستوردين والمستخدمين، بينما لم تتلقَّ أي ردود من المنتجين المصدرين بالاتحاد الأوروبي.

خلال الفترة من ٤ إلى ١١ فبراير/٢٠٢٦ قامت سلطة التحقيق بإجراء زيارات التحقق الميدانية داخل جمهورية مصر العربية لكلٍ من الصناعة المحلية والمستوردين المتعاونين بالتحقيق.

قامت سلطة التحقيق بإرسال نسخة من النص غير السري لتقرير الحقائق الأساسية بتاريخ ٢٠٢٦/٦/٢٤ إلى كافة الأطراف المعنية، وتم منحهم مهلة ٧ أيام من تاريخ الاستلام للتعليق عليه، ولم تتلقَّ سلطة التحقيق اى تعليقات على التقرير.

عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعها بتاريخ ٢٠٢٦/٨/٤ لمناقشة التقرير النهائي الذي أعدته سلطة التحقيق والذي انتهى بالتوصية بفرض رسوم مكافحة إغراق نهائية على الواردات المغرقة من صنف البولي كلوريد الفينيل **(PVC)** غير ممزوج بمواد اخر باشكاله الاولية **(PVC)** للرتب **(K65، K67+/-1)** ذات منشأ أو المصدرة من الاتحاد الأوروبي، وقد انتهت اللجنة الي مشاطرة سلطة التحقيق فيما انتهت إليه من توصيات وتم عرض توصياتها على السيد الدكتور وزير الاستثمار والتجارة الخارجية حيث وافق سيادته على ما انتهت إليه توصية اللجنة الاستشارية، وأصدر القرار الوزاري رقم ٣٦٤ لسنة ٢٠٢٦ السابق الإشارة إليه.

ثانيًا– فترة التحقيق :

فترة التحقيق في الإغراق: من ٢٠٢٤/٤/١ إلى ٢٠٢٥/٣/٣١

فترة التحقيق في الضرر: من ٢٠٢١/٤/١ الى ٢٠٢٥/٣/٣١

ثالثًا– الصناعة المحلية :

الصناعة المحلية شركة تي سي أي سانمار ويمثل إنتاجها (٨٦,٣٪) من إجمالي انتاج الصناعة المحلية وتؤيدها شركة البتروكيماويات المصرية ويمثل إنتاجها (١٣,٧٪) من إجمالي إنتاج الصناعة المحلية، وفقًا لأحكام المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨

رابعًا – المنتج المعني والمنتج المثيل :

صنف بولي كلوريد الفينيل (PVC) غير ممزوج بمواد اخر بأشكاله الأولية المصدرة من أو ذات منشأ الاتحاد الأوروبي.

ويخضع المنتج محل التحقيق للبند الجمركي التالي من التعريفة الجمركية المنسقة:

(3904100000)

توصلت سلطة التحقيق إلى أن المنتج الذي تنتجه الصناعة المحلية يعد منتجًا مثيلاً للمنتج المصدر من أو ذات منشأ الاتحاد الاوروبي من حيث الخصائص المادية والمواصفات وقنوات التوزيع والاستخدامات النهائية وكل منهما يعتبر بديلاً للآخر ويحل محله في الاستخدام وفقًا لأحكام المادة رقم (٢–٦) من اتفاق مكافحة الإغراق.

خامسًا– تحقيق الإغراق :

توصلت سلطة التحقيق إلى أن الواردات من صنف البولي كلوريد الفينيل (PVC) ذات منشأ أو المصدرة من الاتحاد الأوروبي ترد بأسعار مُغرِقة.

سادسًا– تحقيق الضرر المادي والعلاقة السببية :

توصلت سلطة التحقيق إلى أن حجم الواردات من صنف البولي كلوريد الفينيل (PVC) ذات منشأ أو المصدرة من الاتحاد الأوروبي يمثل (٢١٪) من إجمالي حجم الواردات من كافة المصادر، وأن تلك الواردات ترد بأسعار مُغرقة تسببت في ضررٍ مادي للصناعة المحلية وأن هناك علاقة سببية بين تلك الواردات المغرقة والضرر المادي الواقع على الصناعة المحلية.

سابعًا – فرض رسوم مكافحة الإغراق ومدة سريانها :

تقرر فرض رسوم مكافحة إغراق نهائية على الواردات من صنف البولي كلوريد الفينيل **(PVC)** غير ممزوج بمواد أخرى بأشكاله الأولية ، للرتب **(K65، K67+/-1)** ذات منشأ أو المصدرة من الاتحاد الأوروبي بنسبة (٣٥٪) من القيمة **CIF** ، وبما لا يقل عن ٢٧٤ دولارًا أمريكيًا للطن ، وذلك لمدة خمس سنوات بموجب القرار الوزارى رقم ٣٦٤ لسنة ٢٠٢٦ المنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٩٧ تابع (أ) بتاريخ ٢٠٢٦/٩/٨

عنوان المراسلة :

وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية.

قطاع المعالجات التجارية.

رئيس قطاع المعالجات التجارية.

الأستاذة/ "يمنى الشبراوي".

الحي الحكومي – بالعاصمة الجديدة.

مبنى وزارة الصناعة – الدور الثالث.

بريد إلكتروني **ITPD@mift.gov.eg**